نظراً لانخفاض الطلب المحلي على العقارات السكنية والاستثمارية

تقرير: العقار في الكويت يتراجع خلال الربع الأول من العام 2013

- تحسن قيمة إجمالي التداولات بنحو 8 ملايين دينار وبنسبة 2.6 في المئة خلال إبريل 2013
- انخفضت التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة وصلت إلى 11 في المئة
- مؤشرات أسعار العقارات التجارية في العاصمة و حولي والجهراء ارتفعت مقارنة بالربع الرابع 2012
- ارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة خلال الربع الأول 2013 ليصل إلى نحو 333 ألف دينار

تراجع سوق العقار التجاري

كشفت تقارير اقتصادية ان قيمة التداولات العقارية الإجمالية حققت تحسنا خلال مايو 2013 مقارنة بقيمة تداولات شهر أبريل من عام 2013 حيث بلغ عدد أيام التداول 21 يوما في مايو مقابل 22 يوما في أبريل 2013 مقابل 23 يوما عمل في مايو 2012. وأدى هذا إلى التحسن في قيمة إجمالي التداولات العقارية بنحو 8 ملايين دينار وبنسبة 2.6 في المئة مقارنة بقيمتها في أبريل 2013، بينما ارتفعت بقيمة تصل إلى نحو 79.6 مليون دينار وبنسبة 33.5 في المئة على أساس سنوي مقارنة بتداولات مايو 2012، لتسجل نحو 317.6 مليون دينار كويتي في مايو 2013 مقارنة بقيمتها في أبريل والبالغة نحو 310 ملايين دينار، كمحصلة لارتفاع قيمة التداول العقاري للسكن الخاص في شهر مايو عن شهر أبريل 2013 بأقل من واحد في المئة، بينما انخفضت التداولات العقارية الاستثمارية بنسبة وصلت إلى 11 في المئة، وسجلت التداولات التجارية نموا اقتربت نسبته من 20 في المئة، وعاد نشاط التداولات العقارية على عقار المخازن والحرفي خلال شهر مايو وساهمت التداولات العقارية على الشريط الساحلي في تحسن قيمة إجمالي التداولات العقارية خلال شهر مايو 2013.

وأوضحت عن تراجع في قيمة التداولات العقارية خلال الربع الاول من العام 2013 ليقترب من قيمته خلال الربع الرابع من العام 2012 غير انه لم يتخط ما سجله خلال الربع الاول من العام الماضي 2012 .

وأضافت التقارير ويرجع هذا الانخفاض لانخفاض الطلب المحلي على العقارات السكنية والاستثمارية مصحوبا بارتفاع في معدلات الاسعار، وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات التمويل المقدم لقطاع العقار، ويلاحظ اتجاه اسعار عقارات السكن الخاص والعقارات الاستثمارية والعقارات التجارية نحو الارتفاع مصحوبا بارتفاع اسعار الاراضي السكنية والاستثماري، ومازال العقار التجاري يعاني من تدني نسب الاشغال، ولاسيما في المباني التجارية والابراج في منطقة العاصمة، بينما تحسنت نسب الاشغال في المباني التجارية في مناطق الفروانية والفحيحيل.

وتابعت بينما شهدت حركة سوق الكويت للاوراق المالية ارتفاعا ملموسا مع استمرار الاجراءات التي تستهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتنفيذ خطة التنمية، والاستفادة من موجة ارتفاع اسعار النفط لبدء انطلاق الاقتصاد المحلي في ظل نشاط التداولات العقارية التي سجلت نحو 3.3 مليارات دينار عام 2012 مقارنة بقيمة قدرها 2.9 مليار دينار في عام 2011.

وفي حين شهدت قيمة اجمالي التداولات في سوق الكويت للاوراق المالية ارتفاعا بنحو 535 مليون دينار ووصلت نسبته الى 29 في المئة حيث سجلت نحو 2.37 مليار دينار خلال الربع الاول من عام 2013 مقارنة بنحو 1.8 مليار دينار خلال الربع الرابع 2012 وعلى اساس سنوي انخفضت قيمة تداولات في سوق الكويت للاوراق المالية بنحو 40.5 مليون دينار بنسبة انخفاض قدرها 2 في المئة حيث سجلت قيمة تداولات الاسهم نحو 2.4 مليار دينار في الربع الاول 2012.

وأشارت هو ما يعني نزوح سيولة كبيرة الى سوق الكويت للاوراق المالية خلال الربع الاول من العام الحالي ادت الى نشاط التداولات وزيادة في الاسعار وخصوصا الاسهم العقارية وهو ما ادى الى الضغط على السوق العقاري بالشكل الذي انعكس بشكل ارتفاع كبير في الاسعار.

وفيما يخص قيمة اجمالي التداولات العقارية في الربع الاول من العام 2013 فقد شهدت تداولاته انخفاضا وصلت نسبته الى 7 في المئة بقيمة قدرها 64 مليون دينار اذ بلغت قيمة اجمالي التداولات العقارية نحو 850 مليون دينار في الربع الاول من عام 2013 مقارنة بنحو 914 مليون دينار خلال الربع الرابع 2012، وعلى اساس سنوي انخفضت قيمة اجمالي التداولات بنسبة قدرها 6 في المئة وبقيمة بلغت نحو 54 مليون دينار مقارنة بقيمة قدرها نحو 904 ملايين دينار سجلت في الربع الاول من عام 2012.

ونجم هذا الانخفاض عن انخفاض حجم التداولات العقارية السكنية بمقدار 82 مليون دينار بنحو 16 في المئة عن التداولات السكنية في الربع الرابع 2012.

بينما لم ينجح الارتفاع الكائن في التداولات العقارية الاستثمارية في تخفيف حدة الانخفاض الكلي للتداولات العقارية اذ حققت التداولات العقارية الاستثمارية ارتفاعا قدره 42 مليون دينار ونسبته 15 في المئة في حين انخفض حجم تداولات العقار التجاري بنحو 30 مليون دينار بنسبة انخفاض قدرها 27 في المئة ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض عدد الوحدات المباعة، الامر الذي ادى بدوره الى انخفاض قيمة التداولات العقارية الكلية.

وفي جانب الاسعار سجلت مؤشرات اسعار العقارات السكنية ارتفاعا خلال الربع الاول من عام 2013 بنسبة 14 في المئة لمتوسط محافظات الكويت، اما مؤشرات اسعار السكن الاستثماري فقد سجلت ارتفاعا بنسبة ملحوظة قدرها 9 في المئة لمتوسط محافظات الكويت.

كما شهدت مؤشرات اسعار العقارات التجارية في محافظات العاصمة و حولي والجهراء ارتفاعا مقارنة بالربع الرابع 2012 حيث سجل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة 5.655 دينار بارتفاع ملحوظ وصلت نسبته الى 10 في المئة و سجل متوسط سعر المتر في محافظة حولي، 252 3 دنانير بنسبة ارتفاع قدرها 1 في المئة مقارنة بمتوسط اسعار المتر المربع في الربع الرابع.

وفي محافظة الجهراء سجل متوسط سعر المتر 1.885 دينار بنسبة ارتفاع طفيفة بلغت 6.2 في المئة،بينما ارتفعت الاسعار في محافظة الفروانية لتصل الى 2.256 دينار لمتوسط سعر المتر بارتفاع كبير بلغت نسبته 26 في المئة عن متوسط سعر المتر المربع في الربع الرابع 2012، وسجل متوسط سعر المتر في الاحمدي نحو 2 717، دينار بارتفاع قدره 3 في المئةمقارنة بالربع الرابع 2012.

فعلى صعيد اجمالي السوق العقاري شهدت مؤشرات التداول الصادرة عن ادارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل خلال الربع الاول من عام 2013 انخفاضا قيمته نحو 64.3 مليون دينار، بنسبة انخفاض قدرها نحو 7 في المئة مقارنة بالربع الرابع من عام 2012 والبالغ قيمته 914.3 مليون دينار.

بينما انخفضت بنحو 55 مليون دينار مقارنة بقيمة التداولات المسجلة في الربع الاول من عام 2013 بنسبة انخفاض بلغت 6 في المئة حيث سجلت قيمة التداولات نحو 905 ملايين دينار في الربع الاول من عام 2012.

اتجاهات السكن الخاص

وقالت انخفض الوزن النسبي للصفقات العقارية للسكن الخاص انخفاضا طفيفا برغم نشاطه الكبير مقارنة بالربع السابق ليحصل على حصة نسبتها نحو 51 في المئة من اجمالي التداولات العقارية البالغة نحو 850 مليون دينار مقارنة بحصة قدرها 56 في المئة من قيمة اجمالي التداولات العقارية في الربع الرابع 2012.

وقد سجلت صفقات السكن الخاص نحو 139. 343 مليون دينار في الربع الاول من عام 2013، مقارنة بقيمتها في الربع الرابع 2012 والبالغة نحو 516.221 مليون دينار منخفضة بنحو 82 مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها 16 في المئة.

حيث انخفض عدد صفقات السكن الخاص لتسجل نحو 549، 1 صفقة خلال الربع الاول من عام 2013 مقارنة بعدد 2.178 صفقة سجلت في الربع الرابع من عام 2012 بنسبة انخفاض كبيرة وصلت الى 40.6 في المئة.

في حين ارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة خلال الربع الاول 2013 ليصل الى نحو 333 الف دينار مقارنة بنحو 226 الف دينار خلال الربع الرابع من عام 2012.

وتابع قد سجل شهر يناير 2013 اعلى حصة تداول خلال الربع الاول حيث استحوذ على ما نسبته 37 في المئة بنحو 161.118 مليون دينار من اجمالي التداولات الخاصة والبالغة 343.139 مليون دينار خلال الربع الاول من عام 2013، في حين جاء شهر مارس في المرتبة الثانية بنحو 159.082 مليون دينار وبحصة قدرها 36.6 في المئة من قيمة التدوالات العقارية الخاصة خلال الربع الاول.

وجاء شهر فبراير في المرتبة الاخيرة بنحو 113.939 مليون دينار وبحصة قدرها 26 في المئة بالنسبة لاجمالي التداولات في السكن الخاص خلال الربع الاول 2013 ويعود ذلك بشكل رئيسي الى موسم الاجازات في هذا الشهر.

اتجاهات العقارات الاستثمارية

ارتفعت اجمالي التداولات الاستثمارية العقارية بشكل ملحوظ خلال الربع الاول من عام 2013 ليصل الى نحو 318.501 مليون دينار حيث حصلت على نسبة قدرها 37 في المئة من اجمالي قيمة التداولات مقارنة بنحو 276.353 مليون دينار وبنسبة 30 في المئة من اجمالي قيمة التداولات في الربع الرابع من عام 2012 بنسبة ارتفاع بلغت 16 في المئة.

في حين ارتفع متوسط قيمة الصفقة الواحدة من التداولات العقارية الاستثمارية خلال الربع الاول من عام 2013 بنحو 89 الف دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 12 في المئة ليسجل نحو 786 الف دينار في الربع الاول مقارنة بنحو 698 الف دينار في الربع الرابع من عام 2012.

وقد جاء شهر مارس في المرتبة الاولى لحجم التداولات الاستثمارية بحصة وصلت الى 40 في المئة من اجمالي التداولات الاستثمارية خلال الربع الاول من عام 2013 مسجلا ما قيمته 126.699 مليون دينار، تلاه شهر فبراير في المرتبة الثانية بحصة بلغت 30.6 في المئة مسجلا نحو 97.439 مليون دينار.

بينما جاء شهر يناير في المرتبة الثالثة بحصة قدرها 29.6 في المئة مسجلا ما قيمته 94.363 مليون دينار.

اتجاهات العقارات التجارية

انخفض اجمالي تداولات العقارات التجارية بشكل واضح وملحوظ خلال الربع الاول من عام 2013، في ظل النظرة غير المتفائلة لدى بعض التجار، واتجاه البعض لعرضها للبيع نتيجة لانخفاض مبيعاتهم وتقلص حجم الاستهلاك المحلي، فضلا عن تاثر قطاع المكاتب سلبا بتداعيات الازمة المالية العالمية وتاثيرها على الشركات الخاصة المحلية.

وقد شهدت العقارات التجارية الجديدة والمعروضة للتاجير انخفاضا في الطلب عليها وخصوصا في منطقة العاصمة مما اضطر البعض الى تخفيض اسعار التاجير.

وقد انخفضت قيمة التداولات مسجلة نحو 83.752 مليون دينار في الربع الاول من عام 2013 مقارنة بنحو 114.007 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2012 وهو ما ادى الى انخفاض نصيبه من اجمالي التداولات ليصل الى 10 في المئة، على حساب الصفقات العقارية للسكن الخاص والتي وصل نصيبها الى 51 في المئة والصفقات الاستثمارية البالغة 37 في المئة.

واستمر تراجع قيمة تداولات العقارات التجارية شهريا خلال الربع الاول من عام 2013 بعد النشاط الملحوظ الذي شهده شهر نوفمبر 2012.

وقد احتل شهر يناير المرتبة الاولى بما يقترب من نصف حجم تداولات العقارات التجارية في الربع الاول بحصة وصلت الى 49 في المئة من اجمالي قيمة التداولات العقارية التجارية في الربع الاول 2013 حيث وصل حجم تداولاته الى نحو 40.989 مليون دينار، تلاه شهر مارس الذي جاء في المرتبة الثانية بحصة قدرها 26 في المئة من اجمالي التداولات العقارية التجارية بحجم تداولات بلغ نحو 21.744 مليون دينار.

بينما سجل شهر فبراير المرتبة الثالثة بحصة بلغت 25 في المئة حيث وصلت حجم تداولاته الى 21.019 مليون دينار.

في حين سجل مؤشر متوسط قيمة الصفقة الواحدة في الربع الاول من عام 2013 انخفاضا وصل الى نحو 330 الف دينار بنسبة انخفاض بلغت 9 في المئة حيث بلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة خلال الربع الاول من عام 2013 ما قيمته 3.350 ملايين دينار مقارنة بنحو 3.680 ملايين دينار للربع الرابع من عام 2012.

أسعار أراضي السكن الخاص

تهدف الدولة الى انجاز اكثر من 70 الف وحدة سكنية حتى عام 2015، بينما يبلغ عدد الطلبات السكنية نحو 101 الف طلب عام 2012 وتقدر الطلبات المتوقعة خلال عام 2013 نحو 8500 طلب، وتقدر نسبة الزيادة السنوية في الطلبات السكنية بنحو 2 في المئة الامر الذي يتطلب المزيد من العطاء لتوفير هذا العدد من الوحدات السكنية حتى لا تضغط ندرة المعروض على ارتفاع الاسعار ومما يخفف من حجم الازمة ما تعكف عليه الدولة من جهود لبناء مشروعات سكنية تقدر بنحو 22 الف وحدة سكنية بينها اكثر من 15 الف وحدة ما بين شقق وبيوت وقسائم تسلم بنهاية عام 2014 من خلال تطوير 4 مدن سكنية جديدة.

وقد جاء في الخطة الطموحة التي وضعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية تنفيذ الخطة الخمسية 2011 2014 و التي اقرت من خلال مجلس الامة و ذلك لطرح بعض الشركات العملاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية وضخ استثمارات جديدة في جسد الاقتصاد الكويتي ومن هذه المشروعات مشروعات لانشاء البيوت والقسائم والخدمات والمباني والمنشات العامة، وما يلبي هذه المناطق السكنية الجديدة من مشروعات طرق وانشاء الابنية الخدمية والرئيسية.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية، سجلت البنوك الكويتية نموا قويا في 2012، وتتطلع البنوك إلى تحسين النمو في 2013 من خلال السعي إلى تحقيق المزيد من النمو في الخارج والاستفادة من الفرص التي تتيحها خطة التنمية الكويتية التي طرحتها الحكومة بمبلغ 125 مليار دولار. وتمكن القطاع المصرفي الكويتي من تسجيل أداءً قويا لعام 2012 حتى في ظل الجمود السياسي المحلي. وتظهر بيانات البنك المركزي أن إجمالي الأصول المصرفية زاد بنسبة 7 في المئة ليصل إلى 52.7 مليار دينار، مع نمو ودائع العملاء بنسبة 16.5 في المئة وحقوق المساهمين بنسبة 4.1 في المئة. ووفقا لبنك الكويت المركزي، لا تزال البنوك الكويتية تمتلك رأس مال جيد وسيولة عالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 18 في المئة ونسبة الأصول إلى إجمالي الأصول السائلة 25 في المئة تقريبا في نهاية 2012. وقد نما الائتمان المصرفي بنسبة 5 في المئة بين البنوك الكويتية في عام 2012، في ظل الأداء القوي للائتمان الاستهلاكي ونشاط الأعمال غير المالية، مما يجعل عام 2012 الأفضل بالنسبة لأداء الائتمان منذ عام 2009. كما واصلت البنوك محافظتها على مستويات عالية من السيولة، مما يدعم وتيرة الانخفاض في تكلفة التمويل. وزاد نشاط الائتمان الاستهلاكي بنسبة 16.6 في المئة في 2012 مقارنة بنسبة 9.5 في المئة في 2011، في حين كان نشاط الأعمال في القطاع غير المالي عند 4.2 في المئة مقارنة بـ1.9 في المئة في عام 2011. ومن المتوقع أن تتحسن وتيرة نمو الإقراض المصرفي في عام 2013، حيث بدأت المشاريع الكبيرة التي تعد لها الحكومة في إطار خطة التنمية في الكويت والمخصص لها 125 مليار دولار تدخل حيز التنفيذ. وبعد أن أثبت القطاع قدرته على التكيف مع التبعات المترتبة على الأزمة المالية العالمية وفي ظل كون العديد من المؤسسات قد أرست لنفسها اسسا صلبة على مسار الاستقرار، فإن البنوك الكويتية تمتلك موقفا جيدا يسمح لها بالتحرك نحو المزيد من النمو.

انتعاش قطاع البناء والتشييد

يتطلع قطاع البناء والتشييد إلى سلسلة من المشاريع، جنباً إلى جنب مع زيادة الطلب من القطاع الخاص، من اجل توليد زخم في النمو بعد فترة من وصول وتيرة النمو إلى ادنى مستوى لها وضعف حجم الهوامش. وقد أعلنت الحكومة خلال الأشهر الأخيرة عن تطوير العديد من مشاريع البنية التحتية كما أعادت تقديم العديد من المشاريع الأخرى والتي كانت قد تعطلت إما بسبب القيود المالية أو العقبات البرلمانية. فعلى سبيل المثال، منحت شركة نفط الكويت في نهاية يناير عام 2013 عقدا بقيمة 486.5 مليون دولار إلى مقاول يقع مقره في تركيا لبناء ميناء بجانب مصفاة ميناء الأحمدي، ورفع وتحديث مستوى الميناء الحالي المجاور وبناء موانئ أخرى أصغر على طول الساحل. ويعد هذا المشروع بمثابة جزء من مشروع تطوير أكبر لزيادة قدرة الشحن بالنسبة للمصفاة، والتي سيتم زيادتها لتقوم بمعالجة نحو 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، وتشمل المشاريع الأخرى تخصيص مبلغ 6 مليارات دولار لتوسعة مطار الكويت الدولي، والذي سوف يزيد من طاقة المطار الاستيعابية لعدد الركاب إلى 20 مليون راكب سنويا مع تنفيذ أعمال طرق بتكلفة تصل إلى 14.2 مليار دولار خلال السنوات الـ5 المقبلة، والقيام بأعمال البنية التحتية لدعم إنشاء ميناء بحري في جزيرة بوبيان غير المأهولة بالسكان.

توقعات بانتعاش النشاط الاقتصادي في الكويت

من المتوقع أن يشهد النشاط الصناعي في الكويت انتعاشا في عام 2013 بعد أن تعرض للانكماش على مدار ثلاث سنوات متتالية من 2009 إلى 2011 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومن المتوقع أن يكون القطاع الصناعي بمثابة المستفيد الرئيس من خطة التنمية الكويتية، وربما يعد ذلك خطوة رئيسية في تنويع اقتصاد البلاد تدريجيا بعيدا عن القطاع النفطي. ويقدر الحجم الإجمالي للقطاع الصناعي في الكويت بنحو 1.73 مليار دينار من حيث الأصول كما في 2012. ومن المتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي في الكويت من الطلب على المنتجات المصنعة. وثمة عامل آخر وهو تمرير خطة التنمية التي تهدف إلى إضافة المزيد من الوحدات السكنية والمناطق السكنية الجديدة.

تغييرات على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي في 29 مايو 2013، وافق مجلس الأمة الكويتي على مشروع قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت. وسيعمل القانون الجديد على خلق قيمة مضافة لإقامة المشاريع في الكويت وستستفيد منه الاستثمارات المحلية وكذلك الأجنبية. وسوف يترتب على القانون إنشاء الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن يكون وزير التجارة والصناعة في منصب رئيس مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الجديد يخول لمجلس الوزراء مهمة تحديد قائمة بالاستثمارات المباشرة التي لا تخضع لأحكام هذا القانون وله أن يقوم بتحديثها في ضوء السياسة العامة للدولة كما قلص القانون من مدة قرار البت في طلب الترخيص لتكون خلال 30 يوما بالإضافة إلى إنشاء إدارة النافذة الواحدة وتضم موظفين مفوضين من الجهات الحكومية ذات الصلة. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت بمقدار 25.1 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 398.6 مليون دينار في 2011 من 318.7 مليون في 2010. ونتوقع أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت سوف في عام 2013 والأعوام اللاحقة في ظل القانون الجديد.

منذ العام 2011 حتى 2015

تقرير: الإنفاق في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكويتي يبلغ 28 مليار

نشرت شركة المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخرا دراسة حول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الكويت، حيث يقدم في هذه الدراسة تحليلا للمتغيرات في القطاع، ويحدد حجم السوق وتوقعات نموه. كما يناقش التقرير الدوافع الرئيسية للطلب في القطاع، محددا الظواهر الجديدة والتحديات فيه.

وحسب تقرير «المركز»، تاتي الكويت بالمرتبة الثالثة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الإنفاق في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث شهد الإنفاق على القطاع نموا سنويا مركبا بنسبة 12.6 في المئة خلال الفترة من عام 2003 إلى 2011، ومن المتوقع أن ينخفض النمو إلى 6.4 في المئة خلال الثلاث سنوات القادمة. ويتوقع التقرير أن يصل حجم إجمالي الإنفاق في القطاع 28 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2011 إلى 2015. ويذهب ما نسبته 80 في المئة من إجمالي الإنفاق «21.3 مليار دولار» للاتصالات، ويليه الحواسيب والبرمجيات. وتتماشى هذه النسب مع التوقعات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تحظى الاتصالات تحديدا بالنصيب الأكبر من الإنفاق في القطاع.

ويشهد قطاع الإنفاق على الحواسيب والبرمجيات نمواً صحياً إلا أنه أقل بكثير من النمو في قطاع الاتصالات. وسيشهد العقد القادم على الأرجح قفزة في الإنفاق في قطاع الحواسيب والبرمجيات، نظرا إلى تحول الحكومات والشركات من الإجراءات الورقية إلى العالم الرقمي.

ويشير تقرير «المركز» إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكويت يشهد نموا مطردا يتماشى مع الأنماط الاقتصادية والسكانية في الدولة، وهو ما ينتج عنه حاجة متنامية لبناء القدرات وخدمات الصيانة. وفي بداية الثمانينيات، كانت الكويت أول دولة ضمن منظومة التعاون الخليجي تتبنى تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من خلال تأسيس شركة الاتصالات المتنقلة «زين حاليا». وهي أحد أول الدول في المنطقة بتقديم خدمة الإنترنت. إلا أن الكويت تراجعت في السنوات الأخيرة عن دول مجلس التعاون الخليجي حسب العديد من المؤشرات الرئيسية مثل جاهزية شبكة المعلومات ونسبة استخدام الإنترنت، وعلى سبيل المثال، يصنف مؤشر جاهزية شبكة المعلومات الكويتية متأخرة في المرتبة 62، مقارنة بالبحرين التي تحتل المرتبة 27، وقطر التي تحتل المرتبة 28 حسب نفس المؤشر. وأحد أسباب التراجع هو عدم وجود هيئة اتصالات مستقلة لتنظيم القطاع. ويتركز ما نسبته 47 في المئة من إجمالي الإنفاق لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكويتي خلال عام 2011 في الشريحة الاستهلاكية، والتي تليها شريحة الطاقة والخدمات العامة بنسبة 9.3 في المئة، بينما ساهمت الشريحة الحكومية بنسبة 7.2 في المئة من إجمالي الإنفاق. ومن المتوقع أن تشهد قطاعات أخرى مثل الإنشاء، والخدمات التعليمية، والمواصلات، والتجزئة فرصا أفضل. وقد شهد قطاع التجزئة على سبيل المثال معدل نموا سنويا مركب بنسبة 11.4 في المئة خلال الفترة من 2007 إلى 2010، ومن المتوقع أن يستمر في نموه القوي خلال الفترة من 2012 إلى 2015.

نمو قطاع الاتصالات والتكنولوجيا